

قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٠٥) لسنة ٢٠١١

بتاريخ ٢٠١١ / ١٢ / ١٨

بشأن القواعد والإجراءات المنظمة لإحالة أكثر من محافظة توريق واحدة إلي شركة

التوريق وقيام الشركات المساهمة من غير شركات التوريق بأكثر من إصدار لسندات التوريق

مجلس إدارة الهيئة العامة للمراقبة المالية

بعد الاطلاع على قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والقرارات الصادرة تنفيذاً له؛
وعلى قانون سوق راس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، ولانحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما؛

وعلى قانون الايداع والقيود المركزي للاوراق المالية الصادر بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ ولانحته التنفيذية؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الاسواق والادوات المالية غير المصرفية؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢ لسنة ٢٠٠٩ بإصدار النظام الاساسي للهيئة العامة للمراقبة المالية؛

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم (٨٤) لسنة ٢٠٠٦؛
وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للمراقبة المالية بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١١ / ١٢ / ١٨؛

قرر

(المادة الأولى)

يشترط للترخيص لشركة التوريق بأن يحال إليها أكثر من محافظة توريق واحدة ما يلي :

١- أن يكون رأس المال المصدر لشركة التوريق مدفوعاً بالكامل ولا يقل عن خمسة ملايين جنيه



٤٦٠٧٦

- ٢- ألا يقل صافي أصول شركة التوريد عن قيمة رأس المال المصدر والمدفوع.
- ٣- عدم إخلال أمين الحفظ الذي يتولى إدارة إصدارات سندات التوريد بأى من الالتزامات تجاه حملة سندات التوريد السابق إصدارها.
- ٤- أن يكون لدى شركة التوريد وعد من مالك محفظة الحقوق المالية بإحالة تلك الحقوق إلى شركة التوريد على أن يتضمن القيمة التقديرية للمحفظة المحالة، ويجب أن يكون ذلك الوعد ملزماً وسارياً لمدة ستة أشهر على الأقل.
- ٥- أن يكون لدى شركة التوريد خطة للإصدار الجديد موضحاً بها أسلوب الطرح (عام، خاص) ونوعية العائد (ثابت، متغير) وإجمالي قيمة الإصدار ومدته وما إذا كان الإصدار مقسماً على شرائح من عدمه وعدد تلك الشرائح في حالة وجودها والمدة الزمنية المتوقعة لكل شريحة.
- ٦- الوفاء بالتزامها بالإفصاح وفقاً للقوانين واللوائح والقواعد الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة.
- ٧- قيام شركة التوريد بالوفاء بكامل التزاماتها تجاه الهيئة؛ وسداد الرسوم المقررة وفقاً للمادة رقم (١٣٤) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢.
- ٨- سداد قيمة التأمين الواجب إيداعه لدى الهيئة للترخيص للشركة بإحالة محفظة توريد جديدة لها وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٠٢) لسنة ٢٠٠٨.

وعلى شركة التوريد أن ترفق بطلب الحصول على ترخيص بإصدار سندات توريد في مقابل محفظة توريد جديدة ما يلي:

- ١- إقرار من أمين الحفظ لمحفظة التوريد القائمة وشهادة من شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيود المركزي تفيد الوفاء بجميع الالتزامات المالية للشركة والتزامات الإفصاح في مواعيدها المقررة وفقاً لشروط إصدار السندات القائمة.
- ٢- تعهد من الشركة موقفاً من العضو المنتدب والمدير المالي مقدماً إلى الهيئة العامة للمراقبة المالية بقيام الشركة بإمساك حسابات منفصلة لكل عملية توريد (قيمة السندات، سعر العائد، تاريخ الإصدار، تاريخ الاستحقاق، اسم محيل المحفظة، اسم أمين الحفظ، اسم الشركة القائمة على التحصيل).
- ٣- تعهد من الشركة التي تتولى التحصيل موقفاً من العضو المنتدب والمدير المالي ومقدماً إلى الهيئة العامة للمراقبة المالية بقيام الشركة بفصل المبالغ المحصلة لكل محفظة توريد قائمة تقوم بتحصيلها ومحفظة التوريد المزمع حوالتها (قيمة المحفظة، تاريخ عقد خدمة التحصيل الموقع مع الشركة

٤٦٠٧٦

المصدرة للسندات، اسم الشركة المحيلة للمحافظة، اسم أمين الحفظ الذي تورد إليه المتحصلات)،
والتعهد بعدم دمج هذه المبالغ مع بعضها البعض أو مع أموالها الخاصة.

٤- تعهد من أمين الحفظ موقعا من الممثل القانوني ومقدما إلى الهيئة العامة للمراقبة المالية بأن يقوم أمين
الحفظ بإمساك حسابات منفصلة لكل محافظة توريق مودعة لديه وفصل الأموال الخاصة بكل محافظة
توريق قائمة ومحافظة التوريق المزمع إيداعها لديه (قيمة المحافظة، القيمة الاسمية للسندات، سعر
العائد، تاريخ الإصدار، تاريخ الاستحقاق، تاريخ عقد أمين الحفظ مع الشركة المصدرة، اسم محيل
المحافظة، اسم الشركة القائمة على التحصيل)، والتعهد بعدم الدمج بين هذه الأموال بعضها البعض أو
مع أموال وأصول أمين الحفظ.

٥- الالتزام بتقديم شهادة تصنيف ائتماني لمحافظة التوريق التي تصدر السندات مقابلها لا تقل درجة عن
المستوى الدال على القدرة على الوفاء بالالتزامات وفقا للقواعد الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة.
٦- الإفصاح بنشرة الاكتتاب أو مذكرة المعلومات للسندات المزمع إصدارها عن موقف السندات القائمة
على أن يتضمن ذلك اسم محيل المحافظة، أمين الحفظ، الشركة القائمة على التحصيل، القيمة الاسمية
للسندات، الرصيد الحالي للسندات، آخر تصنيف ائتماني، موقف سداد عائد وأصل السندات.

(المادة الثمانية)

يشترط للترخيص للشركات المساهمة من غير شركات التوريق بالقيام بأكثر من إصدار لسندات توريق أن
ترفق بطلب الحصول على الترخيص ما يلي :

١- تعهد من الشركة موقعا من العضو المنتدب والمدير المالي للشركة بإمساك حسابات مستقلة لكل إصدار
من سندات التوريق مقابل إحدي محافظ الحقوق المالية المستقلة المملوكة للشركة يشمل على الأقل ما
يلي:

- أصول كل محافظة حقوق مالية والالتزامات المترتبة على إصدار السندات.
- قيمة كل إصدار من السندات، عدد السندات، القيمة الاسمية لكل سند، تاريخ وفترة كل إصدار من
سندات التوريق، اسم أمين الحفظ.
- الحسابات المستقلة المتعلقة بتحصيل الحقوق المالية لكل محافظة توريق.

٢- تعهد باجراء تصنيف ائتماني لكل إصدار من سندات التوريق وتصنيف ائتماني للشركة مصدرة



٤٦٠٧٦

السندات لا تقل درجته عن المستوى الدال على القدرة على الوفاء بالالتزامات وفقاً للقواعد الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة.

- ٣- تعهد بالوفاء بالالتزامات الواردة بالمادة "١٢" من قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢.
- ٤- إقرار من أمين الحفظ وشهادة من شركة مصر للمقاصة والعضو المنتدب للشركة بالوفاء الكامل بالالتزامات المترتبة على الإصدارات السابقة لسندات التوريق.
- ٥- شهادة من مراقب الحسابات بالوفاء بالتزامات الإفصاح وفقاً للمواعيد المقررة.

(المادة الثالثة)

يلغي قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٨٢) لسنة ٢٠٠٦.

(المادة الرابعة)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى جميع الشركات والجهات المخاطبة به والادارة المختصة بالهيئة تنفيذه كل فيما يخصه.

أشرف الشرجاوي
رئيس مجلس إدارة الهيئة
٤٦٠٧٦